مقتطف

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

وثائق التربية

رقم 7 | ماي 2022

نشرة يصدرها مركز التوثيق والنشر والترجمة

في الواجهة

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي : السبل نحو تحول رقمي شامل في المغرب

من خلال رأيه الصادر تحت عنوان «نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمِج»، والذي يتناول موضوعا أصبح على نحو متزايد رهانا رئيسيا بالنسبة لمستقبل المغرب، يتشاطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رؤيته بشأن التحول الرقمي المسؤول والشامل.

والواقع أن المغرب يتفاوض على نقطة تحول حاسمة منذ ظهور الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا، وهي حقيقة أثبتت، حسب رأي المجلس، «الطابع الحاسم والعاجل لتسريع هذا التحول وتعميم الوصول إلى الخدمات الرقمية لجميع السكان».

باعتبارها رافعة حقيقية للتنمية وركيزة للتحول الاستراتيجي للمجتمع، تعزز الرقمنة، وفقا للمجلس، تحسين نوعية التفاعلات بين المواطنين والإدارات، وظهور نماذج اقتصادية واجتماعية جديدة، ولا سيما زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، فضلا عن الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وفي سياق تسليط الضوء على الإمكانات القوية للرقمنة في المغرب، شدد الرأي على التقدم الكبير الذي تم إحرازه في هذا الاتجاه، لا سيما من حيث البنية التحتية، مع تغطية جيدة للإنترنت (93 ٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى4G، و97 ٪ يتوفرون على 3G) بالإضافة إلى معدل انتشار مرتفع للهاتف المحمول.

أما على مستوى التربية والتعليم، فقد أكد المجلس على الجهود المبذولة من حيث تجهيز 87 ٪ من المدارس في إطار برنامج GENIE، فضلا عن مختلف المبادرات التي أطلقت لاحقا والتي تم تكثيفها على خلفية جائحة كوفيد (TelmidTice، وما إلى ذلك).

كما يلاحظ المجلس أيضا التحولات التي طرأت على رقمنة الإدارة وبعض القطاعات (الخدمات المصرفية الرقمية، دفع الضرائب والرسوم عبر الإنترنت، تجريد الإجراءات الجمركية من الطابع المادي، والأدوات الإلكترونية، والمحكمة عن بعد أثناء الحجر الصحي...، وما إلى ذلك).

بيد أن غالبية الإجراءات الإدارية تظل ذات طابع إعلامي أو أحادية الاتجاه، وغالبا ما تكون معقدة وغير كاملة. ولا تزال مختلف الجهود المبذولة والمبادرات التي تم اتخاذها «غير كافية لتوفير متطلبات إنجاح مسلسل التحول الرقمي وتقليص فجوة رقمية ملموسة، ساهمت أزمة كوفيد19- في توسيعها»، كما أشار إلى ذلك رئيس المجلس السيد أحمد رضا الشامي خلال اللقاء الذي عقد لتقديم الرأي.

ووفقًا للمجلس، فإن العديد من نقاط الضعف والهشاشة قد تفسر هذا الوضع، بما في ذلك التأخر في تنفيذ سياسات التحول الرقمي السابقة في عدة قطاعات مثل الإدارة والصحة والتعليم والصناعة.

يتعلق الأمر أيضا بالطابع المجزأ وغير الملائم أحيانا للإطار التشريعي والتنظيمي، لا سيما فيما يتعلق بالعمل عن بُعد، وغياب فاعلين تكنولوجيين محليين، وضعف إنتاج محتوى رقمي وطني ثقافي وتعليمي، بالإضافة إلى غياب خارطة طريق وطنية للذكاء الاصطناعي، حسب ما يورد الرأي.

يتضح، بالتالي، أن هناك تحديات كبرى يجب مواجهتها من أجل تصحيح الوضع والانطلاق على أسس متينة، وبناء اقتصاد أكثر توجها نحو التكنولوجيا الرقمية، من أجل ضمان بيئات أكثر مرونة للإدارات والشركات.

من هذا المنظور واستنادا إلى تشخيص مشترك، قام المجلس من خلال رأيه بصياغة رؤية وعدة توصيات لجعل التكنولوجيا الرقمية أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، مشيرا إلى أن تحقيق ذلك رهين بشرطين ضروريين.

أولا، ضمان الولوج على نطاق واسع، في غضون فترة أقصاها ثلاث سنوات، إلى شبكة الإنترنت العالية السرعة، لمجموع السكان، بنوعية خدمة جيدة وبأسعار تنافسية معقولة. وثانيًا: تحديث الخدمات الإدارية، في غضون ثلاث سنوات كحد أقصى، من خلال رقمنة جميع الإجراءات الإدارية، كما صرح بذلك رئيس المجلس.

وأخيرا في الفصل المتعلق بالتوصيات، شدد المجلس بشكل خاص على ضرورة العمل على إدارة البرنامج الرقمي الوطني، سيما عن طريق تعزيز دور وكالة التنمية الرقمية. كما يوصي باعتماد إطار تنظيمي متكامل ومناسب في مجال الرْقَمنَة، خاصة فيما يتعلق بالعمل عن بعد وحماية المعطيات، وتحسين الأمن السيبراني والسيادة الرقمية.

* المصدر :

https://www.cese.ma/media/2022/01 /Avis-Trans-formation-digitale-VA.pdf